المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تطور السياسة الامنية في العراق (1941 – 2020)
اسم الكاتب: ضحى ابراهيم مفتن، أ.د. ابتسام حاتم علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2656
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 04:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تطور السياسة الامنية في العراق (١٩٤١-٢٠٢٠)

ضحى ابراهيم مفتن أ.د. ابتسام حاتم علوان
Dohaibraheem@uomustansiriyah.edu.iq dr.ebtisam_h2016@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الملخص

لقد تمخض عن العهد الملكي رسم سياسة أمنية جديدة للعراق تضمن على اقل تقدير حماية مصالحهم خاصة بعد تدفق النفط في شمال العراق واستمر هذا الحال حتى صبيحة يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨ حينما اعلن عن قيام النظام الجمهوري في العراق والذي شهد هو الاخر متغيرات جذرية في اتجاهات السياسة الأمنية خاصة وان الجمهورية الأولى حاولت رسم سياسة عامة يغلب عليها الطابع العسكري في حين جاءت الجمهورية الثانية بقيادة البعث في عام ١٩٦٣ بثوب مؤدلج في حين عادت العسكرة في جمهورية الاخوين عارف ثم ما لبث البعث المنحل ان عاد لتتحول السياسة الأمنية في العراق الى تكرار لإعادة تجربة الحزب الواحد والتسلط الفردي والدكتاتوري، المرحلة التي أعقبت السقوط اختلفت اختلافا جذريا من حيث اتجاهات السياسة العامة ورسمت خطوط مغايرة للسياسة الأمنية حيث القى وجود المحتل بضلاله على عموم مفردات تلك السياسة الا ان الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١ نجم عنه الحاجة الى رسم سياسة امنية مختلفة رغم ان تلك المحاولات كانت قد بدأت مبكرا مع حدثين هامين أولهما تشكيل قيادة عمليات بغداد والمباشرة بتنفيذ خطة فرض القانون والتي اعقبتها عمليات أخرى واسعة النطاق شملت العديد من المحافظات والحدث الأهم الثاني هو الاعلان عن تشكيل جهاز مكافحة الإرهاب مع نهاية عام ٢٠٠٦ وبدايات عام ٢٠٠٧ ، ان المتغيرات الحاصلة في رسم وبناء السياسة الأمنية رافقتها جملة من النجاحات الا انها لم تخلو من الإخفاقات وخاصة ما حصل في حزيران عام ٢٠١٤ .

الكلمات المفتاحية: الحكم الجمهوري ، الارهاب ، العنف ، السياسة الامنية.

تاريخ الاستلام :٢٠٢٣/٤/٢ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٥/٨ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٦/١

The Development of Security Policy in Iraq (1941-2020)

Duha Ibrahim Muften Prof. Ibtisam Hatem Alwan
Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract

In 1941, when Iraq entered a war with the British themselves, then the British soon rearranged their cards by drawing a new security policy for royal

Iraq that included, at the very least, the protection of their interests, especially after the flow of oil in northern Iraq, and this situation continued until the morning of July 14, 1958 When he announced the establishment of the republican system in Iraq, which also witnessed radical changes in the trends of security policy, especially since the first republic tried to draw a general policy dominated by a military character, while the second republic came under the leadership of the Baath in 1963, In an ideological guise, militarization returned in the Republic of the Aref brothers, then the dissolved Baath soon returned, and the security policy in Iraq turned into a repetition of the experience of one-party, individual authoritarianism and dictatorship. The presence of the occupier cast a misguidance on the general vocabulary of that policy, but the American withdrawal in 2011 resulted in the need to draw up a different security policy, although those attempts had begun early with two important events, the first of which was the formation of the Baghdad Operations Command and the implementation of the law enforcement plan, which was followed by other large-scale operations. It included many governorates, and the second most important event was the announcement of the formation of the Anti-Terrorism Service at the end of 2006 and the beginning of 2007 The changes taking place in designing and building the security policy were accompanied by a number of successes, but they were not without failures, especially what happened in June 2014.

Keywords: Republican rule, terrorism, violence, security policy

المقدمة:

لا يمكن إغفال ما للوضع القائم وتحدياته من تأثيرات بالغة الخطورة على عموم حركة المجتمع والمتتبع للشأن العراقي يجد ان العراق من أكثر الدول التي واجهت وتواجه التحديات وعلى مختلف الأصعدة سواء الداخلية منها أو الإقليمية أو الدولية وبالتأكيد فإن لطبيعة وخصوصية البيئة الاستراتيجية الأثر الأكبر في بروز هذه التحديات وتصاعدها أو ضغوطها لا سيما وان المتغير الجوهري في طبيعة الحالة العراقية بعد نيسان عام ٢٠٠٣ م والذي شهد سقوط نظام ذو حكم تسلطي فردي قد القى بضلاله على الاوضاع العامة في البلاد وأدى إلى تراجع ونكوص في مقومات قوة الدولة التي هي بالأساس كانت في اضعف حالاتها بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ م والحصار الذي فرض على العراق ابتداء من عام ١٩٩٠ م وبات العراق في وضع يكاد ان يكون مثاليا لرفع وتيرة التقلبات ومن ثمَّ زيارة حدة التحديات إلى مدياتها ألقصوى ، من البديهي ان تكون التحديات العسكرية والأمنية هي محط اهتمام واضعي السياسة العامة للبلاد خاصة وان اثار ونتائج هذه التحديات غالباً ما تكون أكثر تاثيراً بل أنها وفي أحيان كثيرة تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر في تصعيد حدة التحديات الاخرى التي

تتنوع مسمياتها، لذلك فإن تحديد هذه التحديات رغم نمطيتها وصعوبة معالجتها تعد من اهم الأسس لرسم وبناء وتنفيذ السياسة الأمنية في العراق ، وقد تكون التحديات العسكرية والأمنية هي الأكثر تأثيراً على بناء الدولة ومؤسساتها وأنها تدخل ضمناً كسبب لتحديات ومخاطر أُخرى منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لقد سادت حالة من فقدان الأمن وكذلك الفوضى الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق وهي نتيجة طبيعة لاختلالات وتغيرات في البنية الاجتماعية والامنية والسياسية التي نتج عنها فوضى وسلوكيات ادت الى نهب مؤسسات الدولة والمستشفيات والبنوك وحرقها وتهريب الكثير من الثروات الى خارج العراق هو امر ولدته الفوضى السياسية والأمنية والتي ادت الى خسارة العراق الكثير من ثرواته واثرت بشكل مباشر في البنية التحتية للدولة، إذ كان لغياب السلطة والمؤسسات الموكول لها مهمة الحفاظ على الأمن ولو بشكل نسبي في اعقاب الاحتلال نتائج سلبية منها تفشي هذه الصور والسلوكيات التي ظهرت بشكل واضح وولدت حالة من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لقد قامت الولايات المتحدة الامريكية منذ احتلالها.

اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في بيان التطور التاريخي للسياسة الامنية في العراق ومدى تأثير تلك السياسة على الانظام السياسي في العراق وكيفية تغيرها من مدة الى اخرى.

اشكالية البحث

تقوم اشكالية البحث على سؤال اساسي وعدد من الاسئلة الفرعية والسؤال الاساسي هو :(ما هي طبيعة السياسة الامنية في العراق وفقاً للتطور التاريخي للدولة العراقية؟) والاسئلة الفرعية هي:

١- ما هي طبيعة السياسة الامنية قبل العام ٢٠٠٣م؟

٢- ما هي طبيعة السياسية الامنية بعد العام ٢٠٠٣م؟

٣- ما هي طبيعة التحديات التي اثرت في السياسية الامنية في العراق؟

٤- ما هو مدى تأثير السياسية الامنية على النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣م؟

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على (ان السياسية الامنية في العراق قد مرت في مراحل ومتغيرات عغديدة حتى وصلت الى ما هو عليه الان)

منهجية البحث

استخدمت الباحثة وفقاً لمتطلبات الدراسة المنهج التأريخي فضلاً عن المنهج التحليلي من اجل تتبع تطور السياسية الامنية في العراق وتحليل مواطن القوة والضعف

المبحث الاول

تطور السياسة الأمنية في العراق من تأسيس الدولة العراقية وحتى التغير عام ٢٠٠٣

مرت السياسة الامنية بمراحل مختلفة حسب الحقب التاريخية الا انها فعلياً قد بدأت منذ قيام النظام الجمهوري:

المطلب الاول: من عام ١٩٤١ وحتى قيام النظام الجمهوري:

على اثر اعتلاء عبد الإله الموالي للبريطانيين عرش السلطة كوصي للملك فيصل الثاني بعد وفاة الملك غازي في عام ١٩٣٩، ظهرت ونشطت لجنة عسكرية داخل الجيش العراقي عرفت باسم "العقداء الأربعة" وقد أدى هؤلاء القادة مع (نوري السعيد) دوراً كبيراً في إسقاط حكومة (المدفعي) بسبب اختياره (صبيح نجيب) وزيراً للدفاع والذي كان على خلاف مع قادة الجيش ومن ثم عاد (نوري السعيد) لتشكيل الوزارة في نهاية عام ١٩٣٨ وهو الموالي لبريطانيا كما فشل نوري السعيد بإضعاف شوكة العقداء الأربعة والذين أصبحوا يتدخلون في حل القضايا الداخلية والخارجية مما أدى إلى تفجر الوضع في عام ١٩٤١(البراك، ١٩٨٧، ١٤٥) ، إذ ان في الأول من نيسان ١٩٤٠ ، تولى (عالي الكيلاني) رئاسة الوزارة شريطة تسلم (نوري السعيد) و(ياسين الهاشمي) منصبي الخارجية والدفاع على التوالي وان قبول الكيلاني بتشكيل الوزارة وضم نوري السعيد لها كانت استراتيجية استهدف منها استلام السلطة ومن ثم استمالة مجموعة العقداء الأربعة ورسم سياسة العراق الخارجية على وفق إرادته(الحسو، ١٣٣،١٩٨٤)، ولقد عُرف رشيد عالي الكيلاني بكراهيته للإنكليز وسخطه للمعاهدة الانكليزية –العراقية التي وقعها (نوري السعيد) عام ١٩٣٠ ولكن خطأ الكيلاني هو أنه أراد أن ينفذ سياسة جديدة باستخدام الأشخاص أنفسهم ومنهم نوري السعيد الذي تسنم منصب وزير الخارجية ، فأصبح مطلعاً على جميع تصرفات الكيلاني وفي الوقت ذاته لم يكن بوسع الأخير إخراج نوري السعيد من الوزارة خشية انتقام بريطانيا(الحسني،١٢٢،١٩٦٤).

وقد تمكن الكيلاني من البقاء رئيساً للوزراء إلى كانون الثاني ١٩٤١ حين حل (طه الهاشمي) محله والذي استمر إلى نيسان ١٩٤١ إذ مكن ضغط الضباط الكيلاني من العودة لرئاسة وزراء جديدة وهنا قرر الوصي (نوري السعيد) الهروب من البلاد بمساعدة الانكليز، بعد أن قام العقداء الأربعة بدفع الجيش في الأول من نيسان عام ١٩٤١ ، وزحفت بعض القوات لاحتلال مواقع مهمة في العاصمة وقدم بعض الضباط إلى (طه الهاشمي) طلبهم العاجل بتقديم استقالته فوراً فاستجاب لذلك ، اتفق الكيلاني وقادة الجيش على ضرورة عزل الوصي على العرش وتعيين حكومة عسكرية ،أطلق

عليها "حكومة الدفاع الوطني" يرأسها (رشيد عالي الكيلاني) وتم الاتفاق على اختيار وصي جديد للعرش ، واختاروا "الشريف شرف" من الأسرة الهاشمية(سلوغيت،٢٠٠٣، ٤٥).

لم يكن متوقعاً من الوصي وحلفائه الانكليز أن يعترفوا بهذا الوضع ، فالانكليز كانوا يعدون عبد الإله ونوري السعيد كممثلين أو رعاة لمصالحهم الإستراتيجية في العراق، وبالفعل فقد بدأ الانكليز التدخل إذ وصلت قواتهم إلى مدينة البصرة في ١٠-٣٠ نيسان ١٩٤١ ووصلت إلى الحبانية قوة أخرى من الأردن ، فحصل الصدام بين خطوط الدفاع العراقية خارج الحبانية والقوات الانكليزية التي سيطرت على الموقف بسهولة بفعل تفوق سلاحها الجوي وقواتها البرية(الحسو،١٩٨٤، ١٣٥) ، عندئذ فر رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة وكثير من أعضاء الحكومة عابرين الحدود إلى إيران وطلب الجيش العراقي الهدنة من الانكليز فأجيب طلبه وتألفت لجنة أهلية قامت بتوقيع الهدنة ودخل الجيش البريطاني بغداد واحتلها وأعاد الوصي على العرش ورفاقه إلى الحكم وأعلنت الأحكام العرفية وأصدرت محكمة عسكرية ،شكلت في بغداد،حكماً غيابياً بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة.

وبعد فشل حركة مايس ١٩٤١ ومن ثم تعديل الدستور عام ١٩٤٣ تحديداً ، أُحيلت شؤون الجيش بالوصي عبد الإله وانفرد بمعالجة شؤونه إلى درجة سد منافذ مراقبتها وتفهم حاجاتها وما كان يجري في داخلها ، يعاونه في ذلك رئيس أركان الجيش و(نوري السعيد) مما اوجد لهم موطئ قدم مؤثر داخل المؤسسة العسكرية وبعد تولي الملك فيصل الثاني العرش عام ١٩٥٣ بقيت هذه المهمة من اختصاص رئيس الأركان من الناحية الشكلية الإدارية ، وعملياً بإشراف كل من الوصي ونوري السعيد صاحب الخبرة الطويلة في شؤون الجيش مقارنة بكل أعضاء النخبة التي أصبح نوري السعيد نفسه يمثل قطبها المركزي ، منذ فشل حركة مايس عام ١٩٤١ ولغاية سقوط الملكية عام ١٩٥٨ (الحسو،١٩٨٤، ١٣٨).

المطلب الثاني: (١٩٥٨ - ١٩٧٩) العهد الجمهوري:

هذه المرحلة من مراحل تطور السياسة الامنية تميزت بالعديد من الخصائص ومنها(المعموري، 2016، : (**121**

١- إن الأنظمة والحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق اثناء مدة العهد الجمهوري لم تمتلك رؤية واضحة في ما يتعلق بالوضع السياسي والامني إذ لم تكن ترغب بتصحيح وتقويم انحرافات النظام الدستوري البرلماني التي كانت موجودة أيام الحكم الملكي ، بل ان خلاف ذلك فقد عسكر الثورة

بالعزم على إذابة الحياة السياسية البرلمانية ، وفرض الهيمنة المطلقة على السلطة المدنية ، وإلغاء مبدأ التداول السلمي للسلطة .

٢- سيطرة الحزب الواحد والسياسات الامنية الاستبدادية إذ كانت استراتيجيات العراق في تلك المدة متوقفة على تقديرات الحزب الواحد الذي يقود الدولة ، تلك التقديرات التي كانت تتأثر بالأوضاع التي يمر بها الحزب نفسه .

٣- كثرة الانقلابات وتعاقب الجمهوريات إذ استقرت الدولة العراقية بعد مرحلة انتقالية عرفت فيها ثلاث جمهوريات ، كان الانتقال فيها من جمهورية الى أخرى ، لتستقر الدولة في جمهوريتها الرابعة ، فقد اتسمت الدولة بطابع المركزية والتسلط السياسي ولعل الانقلاب البعثي عام ١٩٦٣ دليل على ممارسة التسلط والأثر التخريبي الذي مارسته الحكومة البعثية على صعيد الأمن الوطني وزرع الخوف والرعب في قلوب العراقيين.

رابعا: المرحلة الرابعة : (١٩٧٩- ٢٠٠٣) هيمنة البعث :

تميزت السياسة الامنية خلال هذه المرحلة بما ياتي :

١- لم تكن استراتيجية الأمن الوطني قبل عام ٢٠٠٣ ذات مضمون دقيق للاستراتيجية حيث كانت تبتعد كثيرا عن معناها الحقيقي ، حيث وظفت كل إمكانيات العراق بما يمكنها من أحكام قبضة الحاكم الفرد على زمام السلطة من خلال بناء قوات عسكرية وأمنية كبيرة ، واحتكار الجانب الإعلامية الذي يروج ويسوق للنظام ، وانشاء محاكم خاصة لمعاقبة المعارضين على سياستها .

٢- إن جوهر استراتيجية النظام السياسي السابق كانت قد وضعت على عسكرة الدولة والمجتمع ، واصبح الأمن الوطني عبارة عن مجموعة من الاجراءات البعيدة عن وجود خطة استراتيجية تتوضح فيها المصالح والأهداف لبناء الدولة وتعزيز الأمن وقوة المجتمع فيها ،وهذا ما جعل أمن العراق الوطني خاضعا للتقديرات الشخصية والتي لا تكون متوافقة في كثير من الأحيان مع المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٣- افرزت سياسة الاستبداد واحتكار السلطة ، ومصادرة حقوق الآخرين وتعرض نسيج المجتمع العراقي للتشوه، طيلة العقود الثلاثة السابقة لعام ٢٠٠٣ ولادة ثقافة جديدة هي ثقافة الخضوع والخنوع كبديل عن ثقافة المساهمة والمشاركة(المعموري،٢٠١٦، ١٢٤).

من خلال ماتقدم فان اهم مايميز هذه المرحلة هو ان السياسة الامنية ارتبطت ارتباطا مباشرا بحاجة الحكام العسكريين للحفاظ على مناصبهم لذلك نجد ان وتيرة الازمات العسكرية والامنية تاخذ بالتصاعد ثم الانخفاض بين الحين والاخر ، يضاف الى ذلك فان قوة الدولة تحولت ووفق السياسة

الامنية السائدة الى مفهوم مغاير الا وهو دولة القوة حيث فرضت الهيمنة العسكرية نفسها بقوة في مختلف اتجاهات السياسة الامنية حيث بدات بوادر الفلسفة القمعية لتتصاعد في ظل حكومة البعث الثانية الى عام ٢٠٠٣ الى اقصى حدودها وبالتالي تحولت السياسة الامنية من ارادة وطنية الى طموح فردي للاستفراد بالسلطة .

المبحث الثاني

تطور السياسة الأمنية بعد عام ٢٠٠٣

هي مرحلة التحول من النظام الشمولي الدكتاتوري الاستبدادي الى نظام ديمقراطي وقد تميزت فيها السياسة العامة بشكل عام والسياسة الامنية على وجهه الخصوص بما يأتي: (يسر، ١٣٣،٢٠١٩)

١- زوال الكابح المركزي للهويات العراقية المتنوعة عرقية ودينية ومذهبية ، وبدأ اغلب المجتمع يستعيدون هويتهم الأصلية وانتمائهم الضيق ، مما أسهم في التمسك بالهويات الضيقة المحدودة مع إستعادة ذاكرة الصراعات والخلافات والتناقضات القديمة .

٢- بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ شهد العراق حالة عدم الأستقرار الأمني الذي ادى الى ضرورة الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أو التنفيذ خطط الجماعات المسلحة والأجنحة الأمنية لبعض الأحزاب والكيانات السياسية ، وعصابات الجريمة المنظمة ، وبعض الجماعات التي كانت لها مناصب و امتيازات وثروات من النظام السابق وقد تحطمت بعد التغيير وجميعها اصبح لها الدور الكبير في السيطرة على عمل المؤسسات المدنية الرسمية وغير الرسمية فضلا عن امتداد نفوذها على الساحة العراقية.

٣- حملت النخب السياسية في العراق قضايا ومظاهر حيرة عارمة وذلك لفقدانها للبوصلة التي تحدد إتجاهات السير نحو إعادة الأمن الوطني بعد فقدانه لاسيما بعد تفكك الدولة ومؤسساتها الأمنية مثلما يعاني فقدان الإنسجام السياسي لبناء المشروع الوطني لإنجازه بعد أن أصبح العراق ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب من جهة ، وساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية من قبل دول الجوار العربي والأقليمي للعراق(خليفة، ٢٠١١، ٢٣٣).

٤- أكدت السنيين السابقة من عمر التجربة العراقية ثقل المهمة وتواضع مخرجاتها ، ولاسيما مع إستمرار عمليات المواجهة على أكثر من صعيد ، الأمر الذي يطرح مهمة بناء إنموذج للأمن الوطني العراقي ، وتحديد استراتيجية ادائه ، وقد تناولت الأدبيات الأكاديمية والتقارير ، والنشرات الرسمية حقيقة ما يجب على استراتيجية الأمن الوطني العراقي أن تنظمه خاصة مع تزايد حدة التهديدات

والتحديات التي يتعرض لها العراق كوطن والعراقيين كشعب وهذا ما تم بالفعل حين وضعت أول إستراتيجية للأمن القومي العراقي عام٢٠٠٧.

المطلب الاول: مرحلة الهيمنة الامريكية (٢٠٠٣- ٢٠٠٦):

امتازت هذه المرحلة بالسيطرة الامريكية التامة على رسم السياسات العامة ومنها السياسة الأمنية الا انها تاخرت في وضع اجراءات فعلية لمرحلة ما بعد اسقاط النظام السياسي سوى تكليف الجنرال (جاي غارنر) مسوؤلية مكتب الاعمار والسلطة المدنية في بغداد، ثم تم بعد ذلك تكليف السفير (بول بريمر) بمسؤولية إدارة السلطة المدنية لقوات التحالف ومنحه صلاحيات واسعة، أتاحت له أن يصدربعض ألاوامر الشهيرة ذات القوة القانونية التي لا تزال فاعلة ومؤثرة ، وكانت الإدارة الامريكية قد شكلت مكتب المساعدة والاعمار (إعادة الاعمار والمساعدات الانسانية [*1]ORH) قبل الغزو بثلاثة أسابيع في (٣٠ مارس ٢٠٠٣) بإدارة الجنرال المتقاعد (جاي غارنر)، ولكن ما حدث لاحقا اثبت أن التخبط قد خيّم على الإدارة الامريكية وخططها بشأن ما سيكون عليه الحال بعد أسقاط النظام السياسي في العراق في عام (٢٠٠٣)(عبدالحميد،٢٠١٧، ١١٢).

وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٨٣) في (٢٢/أيار/٢٠٠٣) الذي جعل من العراق بلداً محتلا فقد حلت الادارة مكتب (المساعدة والاعمار) وقامت محله سلطة مدنية تابعة للإئتلاف ، وهو يشير بكل تاكيد وواضوح على التخبط وعدم وضوح الرؤية ، وكان تعيين (بول بريمر) كمدير للادارة بنهج وتوجه جديد هو بمثابة اعتراف بأن الولايات المتحدة قد فشلت في التخطيط على نحو ملائم لحكومة عراقية مؤقتة(ميلر،٢٠١٠، ٣٣٣)عليه يمكن تحديد مراحل هذه المرحلة التي اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على رسم السياسة الأمنية وتنفيذها :

1. مجلس الحكم: بما ان قرارات السفير بريمرظلت بلا غطاء لا قانوني ولا سياسي ، على الرغم من توافر الشرعية لها عبر قرارات مجلس الأمن، ففكرت الادارة الامريكية إلى ان تقوم بإنشاء شكل للسلطة الادارية المحلية في العراق، تكون غطاء لقرارات الادارة المدنية، فتم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في (٢٠٠٣/٦/١٣)، كبداية للحكم السياسي الجديد في العراق عبر التقاسم الطائفي والعرقي للسياسة(الزبيدي، ٢٠١٣، ٥٢٢) ، تم تأسيس مجلس الحكم الانتقالي بتأريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ ويتكون من (٢٥) عضو وباشراف السفير الأميركي بول بريمر، والذي تم تشكيله وتقسيمه على مبدأ المحاصصة والطائفة(جاسم، ١٤٧،٢٠٠٣.

1

٢. المجلس الوطني المؤقت :تمثلت أولى الخطوات التي ذكرت آنفا بانبثاق المجلس الوطني المؤقت عن مجلس الحكم ممثلا برلمان الدولة، وضم (١٠٠) شخصية اختيرت بمعيار اختيار أعضاء مجلس الحكم، وبإشراف الامم المتحدة عقب المؤتمر الوطني الموسع الذي عقد في (١٥-١٨/٨/٢٠٠٤) (جاسم، ١٤٩،٢٠٠٣)، تم تشكيل المجلس الوطني العراقي المؤقت في أيلول ٢٠٠٤ ، تنفيذاً لما جاء في ملحق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في حزيران ٢٠٠٤، وبدأ المجلس الوطني المؤقت أول اجتماع له (١ايلول ٢٠٠٤)، وفي هذه المرحلة تم حل)سلطة الائتلاف المؤقتة(وغادر)بول بريمر(العراق في حزيران ٢٠٠٤ وعد هذا التاريخ لتسليم السيادة للعراق(هادي،٢٠٠٥، ١٩).

٣. الأجهزة والمعدّات الأمنية : في البداية الامر لم تكن قوات التحالف والولايات المتحدة تفكر بوضع آليات ضبط العنف حتى وقت متأخر، بعد أن تم تكليف بريمر بالادارة المدنية، والذي بدأ تدريجياً يفكر بنشر شرطة عسكرية تقوم بالحفاظ الأمن(بريمر،٢٠٠٦، ٣٠).

أما الحكومة العراقية المؤقتة التي رئسها (د. اياد علاوي)، عند التلمس نلاحظ مدى هيمنة الرؤية العسكرية عليها عند التمحيص، فمنذ البداية توجهت الحكومة باتجاه استثمار الميراث العسكري للحكم في العراق، فقد وجه رئيس الوزراء المؤقت رسالة إلى الرئيس الامريكي في صيف عام (٢٠٠٤)، أكد فيها على أهمية حصول الجيش العراقي على فرقتين من الدبابات، موّضحا أن نشر صفا طويلا من دبابات (T-٥٢) التي زرع النظام السابق صورتها في ذاكرة العراقيين في الشارع سوف يُشعر العراقيين بأن هناك حكومة قوية قد أمسكت السلطة في العراق، وأكد على ضرورة ان تحل محل الدبابات الامريكية في حراسة مقرات الانتخاب في شهر كانون الثاني عام (٢٠٠٥)(ميلر، ٢٠١١، ٣٧٣).

٤. وزارة الداخلية : اما وزارة الداخلية فتشكيلاتها بدأت بمديرية المرور العامة حيث ضهر اول تمثيل للامن العراقي من خلال شرطة المرور في بعض شوارع بغداد في مايس من عام ٢٠٠٣أما الشرطة العراقية، فقد كانت مديرية النجدة العامة أول الاجهزة التي بدأت بالعمل بعد الاحتلال، خصوصا انها لم توقف عملها أصلا اثناء الحرب، وبتاريخ (١٤/٦/٢٠٠٣) أعيد تنظيمها والتحاق افرادها بالواجب، وشغلت غرفة في مقر كلية الشرطة، ، وبعد انتقالها في ايلول عام (٢٠٠٣) إلى مقرها العام، باشرت القوات الامريكية بنصب أجهزة اتصال للمديرية وتزويد سيارات النجدة بأجهزة الاتصال اللاسلكي(وزارةالداخلية، http://www.moi.gov.iq/PageViewer.aspx?id=31) .

وفي نفس العام، تم تأسيس وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، تحت أسم (وكالة الأمن والشرطة)، وجاء في صفحتها: ((عملت على مكافحة التنظيمات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة والجهات الداعمة والممولة لها عن طريق جمع وتحليل المعلومات الخاصة بنشاطاتها وإصدار الأوامر القضائية اللازمة بحقها وفق القانون))(وزارة الداخلية، http://www.moi.gov.iq/PageViewer.aspx?id=56 ، وفي العام (٢٠٠٤) تم تشكيل الوحدة الاقوى في وزارة الداخلية وهي (الشرطة الاتحادية)، ولم تحمل هذا الاسم في البداية، إذ تشكلت من قوتين منفصلتين، الاولى تتبع المستشار الامني لوزارة الداخلية، وسميت (مغاوير الداخلية)، والثانية تتبع مديرية العمليات تحت اسم (قوات حفظ النظام)، وغيرت بعد ذلك إلى (قيادة الشرطة الوطنية)، ويشير الموقع الرسمي للشرطة الاتحادية إلى ان الغرض من تأسيس هذه القوة كان لسد الفراغ الامني ((والحاجة في ذلك الوقت الى قوات من أي نوع لمكافحة الأرهاب المتنامي وبدأت أعدادها في التزايد تماشياً مع ازدياد حجم الأرهاب ولم يكن في ذلك الحين اي تخطيط لمستقبل هذه القوات عند انحسار الأرهاب)) (وزارة الداخلية، http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx.

٥. وزارة الدفاع : في مطلع كانون الثاني عام (٢٠٠٤) اعيد تأسيس وزارة الداخلية وسمي (د.علي عبد الامير علاوي) كأول وزير دفاع مدني بالوكالة اضافة إلى منصبه كوزير للتجارة، حيث كان هناك ثلاث أفواج، أضيفت إليها أفواج الحرس الوطني، ليصبح عدد الفرق العسكرية ثلاث فرق، وبتاريخ (٢٨/حزيران/ ٢٠٠٤) تولى (حازم الشعلان) حقيبة الوزارة في الحكومة المؤقتة(وزارة الدفاع، http://www.mod.mil.iq/about.html)، توجه السفير الامريكي في العراق (جون نيغروبونتي) نحو استراتيجة امريكية في العراق تقوم على أساس ان ((الولايات المتحدة إذا ارادت ان يكون العراق دولة حرة فسيستوجب على العراقيين ان يتولوا زمام الأمور في بلادهم على الفور))، واضاف بعدم جدوى الانفاق على مشاريع إعادة الإعمار ما دام المسلحون يستهدفونها يوميا، مما ادى لأن تتحول التخصيصات المالية لمصلحة الأمن ، فوافقت الادارة الامريكية انذاك على ان يحرك رئيس الوزراء علاوي مبلغ (٢٨٣) مليون دولار من الأموال العراقية لتجهيز دبابات (عفا عليها الزمن)، كذلك طلب وزير الدفاع الامريكي (رامسفيلد) من دول حلف وارسو ان تفكر بالتبرع بدباباتها القديمة إلى الجيش العراقي الجديد(ميلر، ٢٠١١، ٣٧٤).

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

في هذه المدة وبتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢١ تولى (نوري كامل المالكي) منصب رئاسة الوزراء عن قامة (الائتلاف العراقي الموحد) حيث وضع المالكي برنامج حكومي يتكون من (٣٤) نقطة وكان من اهمها هو الاسراع في نقل المسئوليات والصلاحيات الامنية الى قوات الجيش والشرطة والامن العراقية اكدر البرنامج ايضاً على مبدأ التعون والتنسيق بين العراق والقوات المتعددة االجنسيات بما يحقق استكمال المستلزمات الذاتية على وفق جدول زمني موضوعي لتسلم القوات العراقية المهام الامنية كاملة وانتهاء مهام القوات المتعددة الجنسيات وعودتها الى بلادها. اضافة الى قيام الحكومة العراقية بتنفيذ جدول زمني لتطوير وتعزيز القدرات الامنية والقتالية للاجهزة الامنية والقوات المسلحة بالاسلحة والمعدات اللازمة بما يضمن جاهزيتها للسيطرة على الملف الامني(برنامج الحكومة العراقية،index/barnamij002.htm) ، وقد تم توقيع (اتفاقية الوضع القانوني للقوات) و(اتفاقية الإطار الاستراتيجي) بين العراق والولايات المتحدة، مانحة القوى الامنية العراقية المسؤلية عن الوضع الامني في العراق، وقد صادق عليها البرلمان العراقي في (تشرين الثاني/٢٠٠٨)(القروي،٢٠١١، ٣٦-٣٩) ، ودعت الإدارة الامريكية برئاسة (باراك اوباما) رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن بمناسبة (انتهاء المهمة الامريكية في العراق)، ووقف اوباما جنب رئيس الوزراء العراقي مشيدا بالعراق وشعبه وحكومته، ووصفه لرئيس الوزراء بالقائد المنتخب الذي يمكن الاعتماد عليه في عراق ديمقراطي حر(سكاي، ٢٠١٣، ١٤).

وبتاريخ (٤ايلول ٢٠٠٧) تم الاعلان عن اول استراتيجية للامن الوطني بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة توجيه من رئيس مجلس الوزراء بتكليف فريق رفيع المستوى برئاسة مستشار الامن الوطني بأعداد استراتيجية وطنية للامن واعداد خطة عمل بمساعدة خبراء منوزارات واجهزة متمثلة ب(وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة العدل،جهاز الامن الوطني، جهاز المخابرات، جهاز مكافحة الارهاب)(مستشارة الامن الوطني، https://nsa.gov.iq

وتمثل الاستراتيجية سياسة الحكومة العراقي في تحقيق المصالح الوطنية وتحديد ودرء التهديدات والمخاطر واليات مواجهتها والتي تعتمدها كجزء من ببرنامجها السياسي والعملي من خلال المؤسسات الرسمية العراقية، وهذا التعريف يضم بين دفتيه محورين :-

المحور الاول: يركز في مواجهة العنف بالقوة وتشخيص التهديدات التي تواجه العراق والتي تتمثل بلالرهاب والتمرد والفساد والجريمة المنظمة والتخريب اضافة الى التهديد الاقليمي والتدخل في الشؤون الداخلية والميليشات والفكر الدكتاتوري والمهاجرون والمهجرون وغيرها.

المحور الثاني: فيركز على الجانب السياسي في اجراء مصالحة وطنية بين ابناء الشعب العراقي. والمصالحة الوطنية عدتها استراتيجية الامن الوطني من الوسائل المهمة التي تعمل في ردم الهوة الطائفية التي خلفها النشاط الارهابي بين ابناء الشعب العراقي(علوان،٢٠٠٨، ١٢).

اما بالنسبة للوضع الامنية فقد اطلقت الحكومة العراقية في (١٤/شباط/٢٠٠٧) خطة أمن بغداد التي سميت (خطة فرض القانون)، وقد تضمنت الخطة ثلاثة محاور(علوان، ٢٠١١، ١١):

المحور الاول عسكري: يضم خططا امنية ذات طابع عسكري عبر نشر قوات الامن وضبطها بمراكز قيادة مستهدفة ضرب اوكار المسلحين بتوقيتات متشابهة.

المحور الثاني استخباري: جمع المعلومات الاستخبارية بأكبر جهد ممكن لإدامة الدعم للجهد العسكري.

المحور الثالث: توفير الخدمات.

ثم اعلن عن تفاصيل اجرائية شملت غلق الحدود العراقية مع سوريا وايران، وتقسيم العاصمة بغداد إلى قطاعين في الكرخ والرصافة، ثم تقسيمه إلى عشرة قطاعات عسكرية، وانيط تنفيذ الخطة بقوات امريكية عراقية مشتركة تبلغ (٨٥) ألف عنصر ، وقد تعهدت الحكومة بعدم السماح لأي تدخلات سياسية وطائفية بأن تؤثر على انجاز الخطة(التقرير الستراتيجي العراقي، ٢٠٠٨، ٦٠)، وكان من أهم الاهداف التي تحققت بسبب الخطة كما يذكر التقرير الاستراتيجي فهو عودة الحياة إلى الكثير مناطق بغداد بعد الانتشار الكثيف للقوى الامنية المشتركة، فضلا عن ذلك فقد تراجع شبح الاقتتال الطائفي، وضعف دور الجماعات المسلحة

تجاه دور الدولة، وزادت التجهيزات الامنية تطورا ما زاد من قدرتها وكفائتها(التقرير الستراتيجي العراقي، ٢٠٠٨، ٦٣).

ان إيقاف نشاط الجماعات المسلحة قد أتاح للحكومة العراقية أن تتجه نحو توسيع العملياتها العسكرية ضد الجماعات المسلحة ، فبدأت عملية (صولة الفرسان) في البصرة عام (٢٠٠٨) ثم انثنت إلى عمليات أمنية كبيرة في مناطق مختلفة من العراق، بهدف انهاء التمردات المحلية التي تحدثت عنها استراتيجية الامن الوطني، فجاءت عملية (السلام) في مدينة الصدر في بغداد، وعملية (وعد السلام) في مدينة العمارة بمحافظة ميسان، ثم عملية (زئير الاسد) في الموصل ومناطق متفرقة من محافظة نينوى، مما ترك آثاره الايجابية على أمور تتجاوز مجرد امن الشارع إلى الساحة السياسية بعودة وزراء كتلة التوافق إلى الحكومة(تقرير الامين العام،١٠٢،٢٠٠٨).

وفي عام (٢٠٠٧) وبالمقارنة مع العام (٢٠٠٦) فإن عدد المنتسبين لوزارة الدفاع قد ارتفع بشكل كبير، على مستوى الجنود والضباط والوحدات العاملة في الميدان، حيث ازداد عدد الضباط بنسبة (٦٩,٧%)، وأصبح عدد الفرق العاملة في الميدان (١٠) فرق، وفرقة أخرى تحت التشكيل ، فضلاً عن (١٧) فوجاً لحماية أنابيب النفط وقيادة العمليات الخاصة والحمايات الخاصة، ويذكر انه تم تعيين (٣٣٠٩٦) منتسب عسكري ومدني في وزارة الدفاع وحدها عام (٢٠٠٧)، منوها إلى ان عدد المعينين بلغ سبعة أضعاف الخارجين من الخدمة وأن عدد المعينين الجدد من العسكريين بلغ (١٥ ضعف) الهاربين وهذا مؤشر على الرغبة الكبيرة لدى المواطنين في الالتحاق بالجيش(انجازات حكومة المالكي، ٢٩،٢٠١٠-٣٠).

لاحظت الولايات المتحدة ان وضع لم يتغير، فبدأت التفكير بزيادة عدد القوات الامريكية في العراق، ليعلن الرئيس الامريكي في (٢٠٠٧/١/١٠) عن زيادة عدد القوات الامريكية ، وارساله لـ (٢٠٠٠٠) جندي مع قائد جديد للقوات الامريكية هو الجنرال (ديفيد بترايوس)، فضلا عن اقناع البريطانيين بتمديد بقائهم في العراق حتى عام (٢٠٠٨) كما إن التقرير الذي قدمته (لجنة بيكر هاميلتون*[٢])(الفلاحي،٢٠١٦، ١٧٤-١٨٤)قد أكد على ضرورة بدء ((هجوم دبلوماسي)) للتعامل مع المشكلة العراقية، وتضمن مقترح ان تقوم الولايات المتحدة بحث الدول العربية على فتح سفاراتها في بغداد، وان تساعد الولايات المتحدة العراق على فتح سفارات نشطة في الدول المهمة، كالسعودية على سبيل المثال، فضلا عن ذلك تطرق إلى ضرورة مساعدة الحكومة العراقية في وضع بنية صلبة في الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية، واشار إلى اهمية المصالحة الوطنية ، والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الجماعات المسلحة، والتقرير تضمن ايظاً نقاطا كثيرا تدور حول اشراك الدول الاقليمية في عملية بسط الامن في العراق رغم الاختلاف معها، وتحدث عن ضرورة ان يسير الحوار بالتوازي مع الجهد العسكري الامني، والدعم اللوجستي الامريكي للقوات العراقية، وتوفير المساعدات العسكرية في هذا الجانب(حسين،٢٠١١١، ٤٧٥) ، وفي ضوء هذا التقرير يمكن أن نفهم أيضا القرار الذي اتخذته الادارة الامريكية بزيادة عدد القوات في العراق.وقد كانت أول خطوات (بترايوس) هي نشر القوات الامريكية في نقاط التماس والتعاون مع بعض أبناء العشائر لبسط الأمن، ونفذت هذه الخطة أول الامر في منطقة العامرية في بغداد والتي انطلقت منها ما عرف (بالصحوات) لاحقا(الفلاحي،٢٠١٦، ١٤٥-١٤٨).

*) [٢])لجنة أمريكية شكلت بموجب توصية من وكالة الاستخبارات الامريكية بعد ان قدمت الوكالة تقريرا مفصلاً عن الأوضاع الأمنية في العراق وضرورة إيجاد حلول غير عسكرية ، قدمت اللجنة تقريرها الى الكونجرس في ١٤ اذار ٢٠٠٧وقد حصلت الموافقة على ما جاء في ذلك التقرير بأجماع الجمهوريين والديمقراطيين

واتسعت في بغداد ومحافظة الانبار بشكل أساس، وفي المناطق الساخنة، في مناطق التابعة لمحافظات الانبار وديالى وشمال بابل وجنوب بغداد، وبعض مناطق الكوت، ثم تشكلت في محافظات أخرى ولم يكن لها في هذه المحافظات الدور الفعلي الذي قامت به في المناطق التي ذكرناها اعلاه(الربيعي، ٢٠٠٩، ٥٨).

وقد وفرت المعلومات الاستخبارية والدعم الذي قدمته الصحوات للقوات الامريكية المساعدة الفاعلة في التضييق على الجماعات المسلحة، حتى بدأت في أيلول عام (٢٠٠٧) حدة القتل الطائفي تخف أخيرا، ووافق رئيس الوزراء على إلحاق (٢٠%) من عناصر الصحوة بالقوات الامنية العراقية، مع حرصه على اختيار الضباط والقادة بمعرفته، مُبديا ـ كما رأى الامريكان ـ أخيرا قوة في اتخاذ المبادرة(البكري،٢٠٠٩، ٦٤).

اخيراً فقد عكست هذه الفترة ثلاثة عوامل قادت العراق إلى وضع أفضل، وهي: زيادة عدد القوات الامريكية، والتغيير في مواقف المعارضة ، والتهميش المتزايد للجماعات المسلحة(مار،٩٥،٢٠٠٦).

نلاحظ ان المرحلة الأولى كانت من مراحل بناء السياسة الأمنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ قد تميّزت بكونها مرحلة (تأسيس)، حيث انصبت الجهود على حل مؤسسات الدولة القديمة وإعادة هيكلتها وبنائها، فضلا عن كتابة الدستور، وتغيير البنى الإدارية، وتغيير الفلسفة الاقتصادية للدولة، فإن المرحلة الثانية كانت مرحلة (وضع الافكار موضع التنفيذ)، وإتمام ما بدأ في المرحلة الأولى خصوصاً بملاحظة ان الدستور العراقي ترك أمر تنظيم الكثير من المؤسسات المهمة (بقانون) إلى من سيتولى المسؤولية، وهي وإن كانت مرحلة حافلة بالعنف، والاشتباكات وتنامي الارهاب، إلا انها ذات المرحلة التي بدأت خطط تحقيق الاستقرار توضع خلالها، واطلقت خلال هذه المرحلة عدة استراتيجيات أُريد لها أن تكون خطة العمل التي ستسير عليها الدولة في المرحلة التالية(المعموري، ١٣٤).

أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة (التجربة والحصاد)، إذ تم تأسيس العديد من المؤسسات والهيئات المستقلة، كما أن الاستراتيجيات التي أطلقت في المرحلة السابقة منها ما كان بالغ الاهمية ويبدأ مع بدأ سنوات هذه المرحلة الثالثة، وهي قد دخلت بافتراض ان الساسة العراقيين صار لزاما عليهم أن يركنوا في حل الخلافات إلى القوانين والدستور والتسويات السياسية المنصفة، خصوصاً أن أغلب الاطياف العراقية قد صارت ممثلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإن إيجاد الحلول ضمنهما صار أولى لضمان استمرار تمثيل قواعدها في السلطة، لا سيما ان البلاد قد مرت بعدة تجارب انتخابية على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، ويفترض والحال هذه ان تكون النخب السياسية قد نمى

لديها وعي قبول النتائج وتقبل اللعبة الديمقراطية عبر آليتها: الانتخابات، وان الصناديق قد صارت ميزان الحدث.

ان هذه الازمات كان لابد ان تجد آثارها في الوضع الامني العام، الامر الذ أقره الامين العام للامم المتحدة موضحا ((المأزق السياسي المستمر مصدراً لتشتيت انتباه القادة السياسيين ومنعهم من التركيز على القضايا الهامة للحوكمة والتشريع، وما لم تتم معالجة المأزق من جانب جميع الاطراف بطريقة مجدية فانه يمكن ان يعرقل الجهود المبذولة لدفع البلاد قدماً نحو التقدم والاستقرار، كما يمكن ان تؤثر التوترات السياسية سلباً على الوضع الامني))(التقرير الثالث للامين العام ،٢٠١٢، ١٦).

حيث بدت انعكاسات الازمة السياسية على الامن تتضح بتصاعد مأساوي، حتى بلغ عدد الضحايا المدنيين حتى الشهر الثالث من العام (٢٠١٢) حوالي (٣٠٢) فضلا عن جرح (٩٣١) وهو العدد الأكبر منذ العام (٢٠٠٧) وعادت المفخخات تستهدف المساجد والمناسبات الدينية بحدة(التقرير الثاني المقدم من الأمين العام،٢٠١٢، ٩). كل هذا حدث على الرغم من وجود تقارير منذ العام (٢٠١١) تشير إلى أن زيادة قدرات الاجهزة الامنية العراقية قد حد من الهجمات التي تستعمل فيها ((أجهزة متفجرة مرتجلة، إضافة إلى حظر كبير طال طرق الإمداد والمواد المستخدمة في هذه الأجهزة))(تقرير الامين العام،٢٠١١ ،١٦).

منذ العام (٢٠٠٩) بدأت بوادر عودة الخلل الأمني، ففي (٨/كانون الاول/٢٠٠٩) وبعد أيام قليلة على التصويت على قانون الانتخابات المنقح حدثت خمسة تفجيرات متزامنة كبرى في بغداد، استهدفت محكمة، وكليتين، ومسجدا وبنكا، وراح ضحيتها أكثر من (١٠٠) من المدنيين، الامر الذي آذن بعودة الانفجارات الكبيرة، وأثار مخاوفا من اختلال الامن لدرجة ان رئيس الوزراء قام في اليوم التالي بتغيير رئيس قيادة العمليات في بغداد(تقرير الامين العام ،٢٠١٠، ٢)، ولابد من الاشارة إلى تنامي دور الجماعات المسلحة على الجانبين مرة أخرى، ضمن تنامي موجة العنف الطائفي والخطاب التحريضي على الطرفين(تقرير الامين العام ،٢٠١٣، ١٧) ، وزادت الاحتجاجات في المنطقة الغربية من العراق خصوصا من حدة الاختراقات الأمنية، فالجماعات المسلحة وبعد حصارهم في الفلوجة، وتقييد طيران الجيش لحركاتهم سعوا إلى فتح جبهات جديدة في حزام بغداد، في المناطق الزراعية الكثيفة مستغلين التوتر الطائفي وتعاطف السكان معهم كنتيجة لأخطاء أمنية ارتكبت هناك، وزعزعة الأمن في بغداد(هشام الهاشمي ‘http://www.ynewsiq.comy) ،محصلة الأمر ان العام (٢٠١٣)انتهى ودخل العراق سنة (٢٠١٤) وهو في خضم أزمات كبرى متلازمة مع بعضها، الحرب في الانبار، المقاطعات البرلمانية والحكومية، التأخر في تقديم ميزانية عام (٢٠١٤) والاعتراضات

التي جوبهت بها، وازدياد العنف الموجه تجاه الدولة والمدنيين لدرجة ان قناة (روسيا اليوم) أعدت احصائية جعلتها تطلق على العام (٢٠١٣)اسم (العام الأكثر دموية) لسقوط (٨٢٩٥) قتيل خلال هذا العام وحده(http://iraq2013.rt.com/ar.html ، 2013،Iraq of carnage-iraq2013).

في اوئل عام ٢٠١٤ تمكن (تنظيم الدولة الاسلامية (وهو تنظيم ارهابي عرف بأسم (داعش) من السيطرة على اغلب مناطق من محافظة الانبار من بينها الفلوجة،وتمكن ايضاً من احتلال مدينة الموصل في يوم ٢٠١٤/٦/١٠ بعد انهيار القوات الجيش المتواجدة في المدينة المؤلفة من قيادة عمليات نينوى وقيادات الفراق التابعة لها اضافة الى فرقة الشرطة الاتحادية وقيادة شرطة الموصل في غضون ساعات(فوزي البرزنجي، algardenia.com.

في هذه الاثناء تم تكليف (د.حيدر العبادي) مهمة تشكيل الحكومة التي كان برنامجها يقضي بالعمل على تحقيق امن العراق واستقراره وحماية منشئاته وبناء جيش قوي ومهني يسانده جهد استخباراتي وامني(البرنامج الحكومي للدكتور حيدر العبادي، http://www.cabinet.iq/)

تميزت الأوضاع السياسية في الموصل قبل سقوطها بيد تنظيم داعش بالتوتر الشديد نتيجة فقدان الثقة بين المواطن والحكومة من جهة وبين الحكومة المحلية والحكومة المركزية من جهة أخرى، إضافة إلى ضعف أو غياب الوعي السياسي، ما انتج أو دعم تنامي مظاهر العنف السياسي والإرهاب الفكري بجميع أشكاله المتصلة بجملة عوامل مجتمعية توفر لوجوده أو لزواله البيئة الموضوعية المناسبة والتي كان لها دور في خلق حالة من غياب الحريات العامة أو التضييق عليها وإرهابها وتهميش الممارسات الديمقراطية وهيمنة نزعات القمع والإقصاء السياسي ومصادرة النشاط السياسي الفتي غير الخاضع للكيانات الهرمة.ومن تلك الآثار وحسب القواعد العامة هو ما دفع الحراك الاجتماعي إلى التعبير عن نفسه خارج القواعد المألوفة للسياسة (العنف المسلح)، وظهور ثقافة تتسم بعدم الاستقرار والتباين بين شرائح ومكونات المجتمع وهذا ما ادى إلى ظهور من يشدد على العوامل الثقافية والدينية الضيقة من قبيل انتشار افكار الغلو والنزعات العقائدية المتطرفة والتي ادت إلى ضعف الولاء والانتماء للهوية الوطنية. فعدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار واختلاف الايديولوجيات السياسية، من أهم مميزات الوضع العام في الموصل قبل ١٠ حزيران ٢٠١٤، والتي مهدت الطريق لغياب الوعي والتشتت المجتمعي وظهور افكار الغلو والتطرف الطائفي، ما هدد الأمن الوطني للدولة العراقية. ومن المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد السياسي، وتطبيقها على وضع الموصل قبل أحداث ١٠ حزيران هي الأتي :(يونس،٢٠١٨، ٢٣)

أ- عدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، نتيجة التهديدات التي كان يمارسها داعش.

ب- عدم وجود الشعور بالولاء والانتماء السياسي للدولة، نتيجة حالة الاقصاء والعنف التي كانت تمارسها بعض القوات الأمنية بحق الاهالي.

ج- وجود جماعات مصالح قوية داخلية أو خارجية تؤثر على النظام السياسي، ووجود أكثر من جهة متناقضة تقدم الدعم.

د- ضعف نفوذ السلطة التنفيذية وفقدان الثقة بها، نتيجة التهميش والغاء الاخر.

هـ- اهدار كرامة وهيبة القضاء وعدم نزاهته، إذ تفشت فيه مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية.

و- عدم وضوح الاهداف وتعارضها داخل مؤسسات الدولة، نتيجة التحزب والمحاصصة الطائفية داخل تلك المؤسسات.

وبعد احتلال داعش لمدينة الموصل تشكلت أزمة سياسية، رافقتها أزمة إنسانية كبيرة إضافة الى ضياع وتخبط في تنفيذ مفردات السياسة الأمنية ، تعتبر اكبر صدمة للمجتمع العراقي من حيث تأثيراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ومن حيث عدد النازحين والمهجرين وعدد القتلى، ، ولعل ابرز العوامل التي كانت وراءها هي:

١. والازمات والخلافات السياسية المستمرة التي كان لها مردود سلبي على العملية السياسية العراقية وعدم تمكن الأطراف السياسية المختلفة من تحقيق المصالحة الوطنية.

٢. عدم الاتفاق على المصالح العليا للدولة في قضايا جوهرية مثل تسليح الجيش وبناء القوات الأمنية والشرطة على أسس وطنية ومهنية تقف امام اي تهديدات أمنية داخلية وخارجية.

٣. خلافات القوى السياسية والحزبية حول دخول الجيش للمدن ومحاولة اخراجه وسحبه بدون إستراتيجية مرافقة لملئ الفراغ الأمني. يضاف الى ماسبق ، الفساد الاداري والمالي الذي انهك الجيش حيث بدأت تتسع مساحة الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الأمنية حتى اوجدت حالة من عدم الشعور بالمسؤولية من قبل أفراد الجيش وانتجت ظاهرة ما تسمى بالجنود والمراتب الفضائيين، وهم أفراد القوى الأمنية المتسربين من اداء الواجبهم مقابل دفع جزء من رواتبهم للضباط والقادة الأمنيين، بلأضافة إلى الاسماء الوهمية التي يتقاضى الضباط والقادة الأمنيين رواتب بأسمائهم الوهمية.

٤. الفساد داخل المؤسسة العسكرية، إذ كانت اغلب الاموال التي تخصصها الحكومة في مواجهة الإرهاب وترصدها كموازنات عسكرية وامنية للتدريب والتسليح وشراء المعدات اما تنهب أو يتم التعاقد على انواع رديئة خارج الخدمة.

٥. الازمة السورية التي تفاقمت تدريجياً وتأثيرها على العراق بعد ان الجماعات الإرهابية فرضت سيطرتها على مناطق الحدود المحاذية للعراق.(يونس،٢٨،٢٠١٨).

الخاتمة

كل تلك الاسباب شكلت بمجملها واقع الازمة الإنسانية التي رافقت دخول تنظيم داعش الارهابي محافظة الموصل ومركزها مدينة نينوى، وما تشكلت بعدها من تداعيات خطيرة لازالت اثارها رغم مرور سنوات عديدة على دخول داعش مدينة الموصل، وبدت بوادر انتهائها تلوح في الافق بعد الأنتصارات التي حققها الجيش العراقي والقوات الأمنية بتشكيلاتها كافة.وفي هذه الاثناء وبتاريخ ٢٠١٦ /٣/١ تم اقرار استراتيجية الأمن الوطني بعد أن تم اعدادها من قبل مجلس الأمن الوطني فقد تضمن ثلاث محاور مهمة وهي مرتكزات أستراتيجية الأمن الوطنية، المخاطر والتهديدات على الأمن الوطني،اما المحور الاخير ناقش سبل تحقيق الأهداف الاستراتيجية . اما بالنسبة للوضع السياسي في تلك المدة ونتيجة الأحتجاجات الشعبية المطالبة بالأصلاح تم تكليف (مصطفى الكاظمي) رئيس لمجلس الوزراء بتاريخ ٧ايار ٢٠٢٠ بعد جملة من الأزمات الأمنية والسياسية مر بها العراق حيث واجهة حكومة (الكاظمي) جملة من التحديات من بينها حصر السلاح بيد الدولة ومواجه تنظيم داعش الارهابي بسبب المخاوف من رجوع هذا التنظيم للواجهة والسيطرة عليه كلياً، فكان أمام تحدي أمني كبير وهوفرض سلطته على القوات الأمنية من أجل تحقيق الأستقرار.

المصادر

اولاً:المصادر باللغة العربية:

١. البراك، فاضل،١٩٨٧، دور الجيش العراقي في حرب عام ١٩٤١ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات .
٢. الحسو،نزار توفيق سلطان، ١٩٨٤، الصراع على السلطة في العهد الملكي ،بيروت، دار الموسوعات العربية.
٣. الحسني، عبد الرزاق، ١٩٦٤، الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١، بيروت، لبنان، بلا دار طبع.
٤. سلوغت،ماريون فاروق ،٢٠٠٣ ، العراق من الثورة الى الدكتاتورية ،بيروت، مشورات الجمل.
٥. المعموري، علي عبد الهادي،٢٠١٦، سياسة الامن الوطني العراقي، العراق، الدار العربيه للعلوم ناشرون.
٦. يسر، عباس عبد الحسن،٢٠١٩، الامن الوطني العراقي بين النظرية والتطبيق ،بغداد، رسالة ماجستير ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، بغداد .
٧. خليفة، آذار عبد، ٢٠١١ التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣،العدد٦٩، مجلة التربية الاساسية ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية .
٨. علاوي، علي عبد الامير، ٢٠٠٩، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٩. عبدالحميد،حسن،٢٠١٧،السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، برلين، المانيا ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
١٠. ت. كريستيان ميلر،٢٠١٠، ضريبة الدم.. مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
١١. الزبيدي، حسن لطيف ،٢٠١٣، موسوعة السياسة العراقية، بيروت، شركة العارف للاعمال.
١٢. جاسم، خيري عبد الرزاق،٢٠٠٣ ، نظام الحكم في العراق بعد عام٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
١٣. هادي، رياض عزيز ،٢٠٠٥، البرلمان في العراق : دراسة في الواقع وتأملات المستقبل،بغداد، بلا دار نشر.
١٤. بريمر،بول ،٢٠٠٦، عام قضيته في العراق، بيروت، دار الكتاب العربي.
١٥. القروي، هشام، ٢٠١١، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الامنية إلى المعالجة السياسية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .
١٦. سكاي، ايما ، ٢٠١٣، هل توجد ديمقراطية في العراق، ترجمة حيدر جابر، العراق، في مراكز الابحاث العالمية.
١٧. استراتيجية الامن القومي العراقي (٢٠٠٧-٢٠١٠)، مستشارية الامن الوطني.
١٨. علوان، ابتسام حاتم،٢٠٠٨، الاستراتيجية الشاملة للامن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،، بغداد، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية،
١٩. قيادة عمليات بغداد ،٢٠١١، تاريخ قيادة عمليات بغداد ، طبعة خاصة ، بغداد .
٢٠. حكومة الوحدة الوطنية.. تحديات وانجازات،٢٠٠٨، إعداد قسم المتابعة السياسية في المؤسسة الاسلامية للدعوة والارشاد، النجف: المؤسسة الاسلامية للدعوة والارشاد.
٢١. تقرير الامين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، برقم (S/٢٠٠٨/٤٩٥).
٢٢. إنجازات حكومة المالكي ،٢٠١٠، تقرير صادر عن رئاسة الوزراء للسنوات الأربعة الأولى من تولي المالكي لرئاسة الوزراء ، بغداد .
٢٣. رافع الفلاحي ،٢٠١٦، العراق عام في المنطقة الحمراء ،عمان، دار المنهل للنشر والتوزيع ناشرون .
٢٤. حسين ،خليل،٢٠١٢، ذرائع الارهاب الدولي وحروب الشرق الاوسط الجديد، ،بيروت، منشورات حلب الحقوقية.
٢٥. الربيعي، خليل مخيف ٢٠٠٩، ظاهرة الصحوات في العراق.. دراسة في الاسباب والدوافع ، شؤون عراقية، بغداد، العدد الثاني.
٢٦. البكري، ياسين محمد،٢٠٠٩، ، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٧.

٢٧. مار، فيبي،٢٠٠٦ ، تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١ -٢٠٠٣، ترجمة : مصطفى نعمان احمد ، مكتبة مصر.
٢٨. تقرير الامين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، برقم (S/٢٠٠٨/٤٩٥).
٢٩. التقرير الثالث للامين العام المقدم عملا بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١)، برقم (S/٢٠١٢/٥٣٥).
٣٠. يونس، ذنون،٢٠١٨، الموصل بين احتلالين ، بغداد، دار سطور للنشر .

ثانياً: المواقع الالكترونية:

١. الهاشمي، هشام ، داعش في حزام بغداد ، وكالة واي نيوز الاخبارية، والهاشمي خبير أمني متخصص بالجماعات الاسلامية المسلحة، على الرابط:
http://www.ynewsiq.comy
٢. البرزنجي، فوزي، الجيش العراقي والبشمركة بين الامس واليوم، على الموقع الالكتروني : https://algardenia.com
٣. البرنامج الحكومي للدكتور حيدر العبادي، الامانة العامة لمجلس الوزراء،٢٠١٤، على الموقع الالكتروني http://www.cabinet.iq
٤. صفحة مديرية النجدة العامة على موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط:
http://www.moi.gov.iq/PageViewer.aspx?id=31
٥. وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية على موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط:
http://www.moi.gov.iq/PageViewer.aspx?id=56
٦. صفحة الشرطة الاتحادية على موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط:
http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx
٧. موقع وزارة الدفاع العراقية على الرابط: http://www.mod.mil.iq/about.html
٨. برنامج الحكومة العراقية برئاسة نوري كامل المالكي لعام ٢٠٠٦، على الموقع الالكتروني https://pom.iq/index/barnamij002.htm
٩. Iraq of carnage-iraq2013، 2013. http://iraq2013.rt.com/ar.html